فلسفة تاريخ الفلسفة

لعلي أدهم

المعروف عن الفلسفة في العصور الحديثة انها تتناول بطريقة علمية منظمة بحث المسائل العامة المرتبطة بالكون والحياة البشرية . ولقد عرّف بعض المفكرين الفلسفة بأنها إدامة التفكير في الاشياء ومحاولة استطلاع خفاياها والكشف عن اسرارها . ولكن هذا التعريف لا يحيط بفكرة الفلسفة من جميع اطرافها ولا يحددها تحديداً واضحاً لان الانسان لا ينفي يفكر في شؤونه العملية واحواله المعيشية حيث يعد الوسائل لبلوغ الغايات ويرسم الخطط لانجاز المشروعات . والعلوم جميعها من طبيعتها التفكير . فما ميزة التفكير الفلسفي عن التفكير العلمي وغيره من ضروب التفكير العملي ؟ وفي ماذا تختلف الفلسفة عن الطب والفلك والهندسة مثلاً ؟

لا خلاف في ان الفلسفة لا تمتاز عن هذه العلوم بمادتها لان مادتها هي بعينها مادة العلوم التجريبية . فهي تتناول نظام الكون وخطته كما تتناول الانسان من ناحية تكوين الروح وبناء الجسم وتبحث القانون وتدرس السياسة وبينها وبين مختلف العلوم اتصال وثيق وعلاقة مستمرة فالفلسفة اذن لا تختلف عن سائر العلوم من حيث الموضوع ومادة البحث وانما تختلف عنها من حيث الاسلوب وطريقة التناول . فالعلوم على اختلافها تستمد مادتها من التجربة مباشرةً ولكن الفلسفة لا تتناول الموجود كما هو بل تتعمق في البحث لتصل الى اسبابه النهائية

وكل علم من العلوم يحتلُّ منطقة خاصة ويجمع الحقائق والتفاصيل المتصلة بمادته في ضوء فروضه المعينة والعالم يعمل في ميدانه ويصل داخله الى معلومات مقررة ونتائج حاسمة دون ان يلقي باله الى بحث علاقتها بالنتائج التي انتهى اليها العلماء الذين يكدحون في ميادين اخرى . وقد يحدث ان تتعارض هذه النتائج تعارضاً صريحاً واضحاً . فمثلاً تعارض نتائج الطبيعة الحديثة تعارض نتائج علم النفس بحيث ان صدق احدها ينقض حقيقة الآخر . ومن هنا تنشأ الحاجة الماسة الى مصفاة تراجع فيها هذه النتائج وينظر اليها نظرة جامعة كلية حتى نستطيع ان نستخلص فكرة عامة عن العالم الذي نعيش فيه ومصير الانسانية داخله . والذي يعنينا في الفلسفة ليس هو الحقائق في ذاتها وانما تفسير تلك الحقائق . ومتى ابتعدنا عن الحقائق وشرعنا في التفسير يتدخل العامل الشخصي لان موقفنا ازاء الحقائق وتقديرنا لمكانتها يحتمه الى حد بعيد مزاجنا وتجاربنا وآمالنا ومخاوفنا . فكل فلسفة اذن شخصية الى حد كبير

وقد رمى بعض الناس الفلسفة بأنها قائمة على مجرد فروض تجريدية . وغاب عن هؤلاء ان تفسر الافكار الكامنة وراء العلوم التجريبية هي في صميمها فروض . فالعلوم الطبيعية مثلاً تفترض وجود الاثير وعلم الحياة يفترض وجود القوة الحيوية والكيمياء تفترض وجود الذرة ويقبل العلم هذه الفروض ما دامت تخدم اغراضه وتلبي مطالبه وتعينه على اداء مهمته ولا يضطر الى رفضها الا عند ما تتضح بادية النقص او تستدعي جملة فروض اخرى لتقيم اودها وتحيي كيانها وهذا يحدث من الحين الى الحين . من قبيل ذلك تغلب نظرية كوبرنيكس وظهور مذهب داروين . في كلا الحالين كان على النظرية الجديدة ان تثبت انها ايسر فهماً واقدر على تفسير الحقائق من النظرية القديمة . فرمي الفلسفة بأنها تستند الى الفروض تهمة يصح ان يقذف بها ارسخ العلوم التجريبية كعباً واقدمها تاريخاً . وانما المهم هو الى أي حد تمكننا هذه الفروض من فهم الحقائق الواقعة . والفلسفة تتناول فروض العلوم كلها مثل النظرية الذرية للمادة والتصور الآلي للكون وعليها ان تلائم بين نتائج العلوم المختلفة . والعلم يتقدم من طريق التجربة اما الفلسفة فان تقدمها رهن بعملية التسوية بين مختلف نتائج العلوم . وقد يعترض العالم على ذلك ويزعم ان وقت التسوية لم يحن بعد وانه عند ما يحل ميعاده فان العلم نفسه سيتولى هذا العمل ويشرف عليه ولكن هذا الاعتراض لا يؤبه له ونحن كلنا في حاجة قاسرة الى تصور عام للدنيا في مجموعها وهذا التصور العام قد ينقصه التحديد ويعتريه الغموض ولكنه على ما به من نقص من الزم ما يلزم لحياتنا العقلية وكياننا الادبي

واول ما يرمي اليه العلم هو الوصف الدقيق المستوعب لمظاهر الكون وجمع الحقائق وتنسيقها فصائل وطبقات ثم البحث عن اسم مشترك يجمع اشتاتها ويصفها وصفاً بسيطاً مستوفياً جهد الطاقة ثم تلخيصها واختزالها في صيغة عامة تسمى عادة «قانون الطبيعة» . فالعلم عليه ان يصف وليس من همه ان يفسر . وفكرة ان العلم قد فسر كل شيء وشرح المشكلات واستفتح المغلقات فكرة خاطئة لأن العلم لا يحاول ان يرد الاشياء الى الحقيقة النهائية وانما هو يفسر الاشياء تفسيراً محدوداً بتوصيفه لظروف حدوثها وارجاعها الى صيغ عامة بسيطة . فاذا ذكرنا ان العلم قد فسر طبيعة الجزر والمد فانما معنى ذلك اننا قد وقفنا على القانون العام المسيطر على الحقائق المتصلة بحدوث المد والجزر وهو تفسير لا يكاد يتعدى حدود الوصف . ويقول البعض ان العلم يستكشف الاسباب وهو قول يتنافر في ظاهره مع تعريف العلم بأنه وصفي وليس من شأنه ان يفسر . والحقيقة ان الاسباب التي يستكشفها العلم هي الاسباب الثانوية او الاسباب المسببة لان العلم لا يثير مسألة الاسباب النهائية . وقوانين العلم كائناً ما كان نفعها لا تخرج عن حيز الفروض وكلما امعن العلم في التقدم اشتدت الحاجة الى تناول هذه الفروض بالنقد والتمحيص فمثلاً النظرية الذرية استساغها الكيماوي لنفعها ولكن هذا غير كافٍ لاعتبارها تصوراً نهائياً للواقع

والفلسفة لا يعنيها ان تثبت او تنقض فائدة تصور من التصورات في أي ميدان خاص من ميادين العلوم لأن هذا عمل علمي محض . وانما هي تختبر هذا التصور لتقرر الشكل الصحيح لتطبيقه فالفلسفة تتساءل حيال النظرية الذرية هل هي تصلح نظرية نهائية لتفسير العالم العضوي ؟ وهل العالم المنظوم مكوّن من ذرات صغيرة كل ذرة مستقلة عن الاخرى ؟ واذا كانت هذه الذرات متصلة فالى اي حد تؤثر هذه الروابط والاتصالات في طبيعتها المستمرة ؟

فبين العلم والفلسفة خلاف في الغاية وخلاف في المذهب . فالعلم غرضه الاستيلاء والسيطرة والوقوف على حقيقة الاشياء بحيث يستطيع الانسان ان يتنبأ بما سيحدث لتعديل خطته وفقاً لذلك . والعلم في مواجهته للمستقبل وفي محاولته اخضاع الطبيعة لحاجة الانسان تجريبي . اما الفلسفة فهي نظرية بعيدة عن مآرب الحياة العملية وهي لا ترمي الى مد سيطرتنا على الطبيعة وانما تحاول ان تسدد خطواتنا وتنير سبيلنا في البحث عن الكمال والتوازن والنظام . والفلسفة لا تبتكر عمل طائرة او قاطرة ولا تخترع اختراعاً نافعاً ولكنها مع ذلك تحدد مركزنا ازاء الطبيعة والله والانسان وتمهد للعقل سبيل العمل في مناطق العلم والسياسة والاجتماع . ويرى البعض انه من الخير نبذ الفلسفة والاكتفاء بالتعويل على العلم لأن مضمون النتائج جم الفوائد والعوائد ولكن هؤلاء الحصفاء ينسون ان حياتنا الداخلية لها مشكلاتها العسيرة ومطالبها الملحة ونحن ان كنا في حاجة الى الفروض العلمية لفهم تركيب العناصر وتكوّن الكواكب فاننا في حاجة اشد الى فرض تتجلى به غوامض النفس . هذه النفس التي تتدخل في كل شيء وتطالعنا من كل مرقب ولسنا نستطيع ان ننسى شأنها الا اذا اعتمدنا اغماض العين وتخدير الفكر . والعلماء انفسهم مقتنعون بأن اشد تأكيداتهم ثباتاً هي مجرد فروض . وصدق هذه الفروض متوقف على قوانين الفكر التي لا تتناولها غير الفلسفة

وكثير من الناس يتساءلون عن قيمة الفلسفة لعدم تقدمها الظاهر ولأن المسائل التي تشغل بال الفلاسفة والمفكرين اليوم تشبه نفس المسائل التي تناولها مفكرو اليونان . ونفس الحلول العقيمة تتوالى كدأبها في الماضي فلا عجب ان استبق الى فكر المشاهد هذا الفشل المتكرر والعجز المستمر ان المسائل التي تحوم حولها الفلسفة من وراء امكان الحل . وربما يغري بعض العقول بالشك في الفلسفة تأصل العامل الفردي فيها لأن كل مذهب فلسفي يتسم بميسم صاحبه وليس من اليسير الافلات بالعامل الفردي من التفكير الفلسفي طالما انه ذاتي الى حد كبير وهي في ذلك نقيض العلم لأنه موضوعي صرف . ونتائج العلم يستطيع الكافة اختبارها وقبولها في حين ان غلبة العامل الشخصي على الفلسفة جعلها تبدو في صورة آراء متناقضة ومذاهب متناكرة . ورغم العلاقة المتبادلة بين العلم والفلسفة وتأثر كل منهما بالآخر فان الفلسفة لا تنمو وتتراكم وتتدرج في الكمال كالعلم لأنها عبارة عن سلسلة متصلة من الفلسفات التاريخية تمثل مراحل تقدم الفكر في جميع نواحيه العلمية والسياسية والاجتماعية وموضوع هذه الفلسفات المتوالية والصلة الداخلية بينها هو مجال تاريخ الفلسفة

ويختلف تاريخ الفلسفة عن تواريخ مختلف العلوم لأن كل علم له مجاله المحدود وتاريخه يمثل التقدم المحسوس في حدود هذا الميدان . وهذا خلاف الحال في الفلسفة لانك عند ما تحاول التدقيق في تحديد موضوعاتها يخذلك الفلاسفة . ونفس تعريف الفلسفة مثار خلاف . وكل فيلسوف يستنّ لمخطة خاصة ويبدأ البناء من جديد واذا اطال الانسان التفكير في الحركات الفلسفية المتتابعة ظهر له ان مشكلات الفلسفة في مجموعها ليست واضحة الحدود بارزة المعالم مثل مشكلات سائر العلوم ولعل اول واجب على الباحثين هو تحديد هذه المشكلات وربما كان هذا وحده هو اكبر عمل للفلسفة

ولقد كان الفيلسوف ديكارت يزدري تاريخ الفلسفة ويرى الاكتفاء بالتفكير الفردي المبتوت الصلة بما تقدم ومن مأثور اقواله « لا اريد ان اعرف اتقدمني رجال ام لا » وكان ذلك منهُ رد فعل قوي ضد سيطرة القدماء التي غلبت على العصور الوسطى. وقد كان الفيلسوف ليبنتز اقرب منه الى الحق عند ما قال « الحقيقة اكثر انتشاراً وذيوعاً مما تقدر ولكنها في الغالب هزيلة ممزقة الاوصال فاذا تتبعنا آثارها عند القدماء امكننا ان نستخرج التبر من الترب والماس من المنجم والنور من الظلام » . وليست الفلسفة أنْ نكتفي بالتعمق في تفكيرنا الخاص بل هي ايضاً الوقوف على افكار الغير والتغلغل في بحثها

وتاريخ الفلسفة نافع كل النفع في تحقيق اطراف التاريخ العام وتصحيح اجزائه وادراك مغزاه وذلك لان الاسباب النهائية لحوادث التاريخ في اي عصر من العصور مردّها الى الافكار السائدة في ذلك العصر . والافكار التي تسترشد بها الجماعات في الحركات الاجتماعية هي وليدة التصورات الادبية والدينية والعلمية وكيفية فهم هذا العصر لمعنى الواجب والحق والصورة التي يتمثل بها الكون في خطته العامة او في قوانينه الخاصة. ومعرفة تلك الافكار والتصورات تستلزم دراسة العبقريات الفلسفية التي تبوأت مكانها في تلك العصور . فاليونان في القرن الخامس والرابع قبل الميلاد تتمثل في سقراط وافلاطون . والمؤرخ الذي يدون اعمال الانسانية دون ان يطيل النظر في تفكيراتها الفلسفية لا يستطيع الاهتداء الى الافكار المستترة التي تعمل وراء الحركات الاجتماعية الظاهرة . والفلسفة في الظاهر تبعدنا عن الواقعي وتنقلنا الى عالم المثال والفكرة ولكنها في الحقيقة تجلو لنا ما هو اكثر واقعية وتوفر نصيباً من الحقيقة وليس من المبالغة ان نقول بان تاريخ الاعمال لا يدرك على حقيقته الاّ اذا فهمنا تاريخ الافكار

ومما هو جدير بالملاحظة ان تاريخ اي علم من العلوم ليس جزءاً من هذا العلم فمثلاً تاريخ الرياضة ليس جزءاً منها . وتنفرد الفلسفة من بين العلوم جميعها بان تاريخها جزء منها وذلك لان الفلسفة وتاريخ الفلسفة غايتهما واحدة وهي مشاهدة العقل أثناء انكبابه على التفكير في طبيعته وفي مبدئهِ وغايتهِ

والفيلسوف هجل هو الذي وضع اساس فلسفة تاريخ الفلسفة لانهُ هو الذي استكشف الفكرة التي تقوم عليها تلك الفلسفة وهي ان تاريخ الفلسفة ليس مجموعة الآراء المختلفة

والمذاهب المتلونة للمفكرين المختلفي النزعات ولا هو مجرد اتساع نواحي الفلسفة واكتمال جوانبها الناقصة وانما هو العملية التي استبانت بها كليات العقل واكدت ظهورها وارتسمت في شكل تصورات واضحة معروفة . وقد اعتبر هجل تاريخ الفلسفة حركة مفردة متصلة معقودة الاوائل بالاواخر

ولكن هذا الرأي النافذ العميق أضرَّ بوضوح بليغاً اعتقاد هجل ان الترتيب التاريخي الذي ظهرت به الكليات في المذاهب الفلسفية التاريخية يلزم أن يكون متفقاً تمام الاتفاق مع الترتيب المنطقي بحسب ما يراه هجل في منطقه الخاص . فهو يرى انا اذا صفَّينا المذاهب الفلسفية من الاوشاب العالقة بها تكشفت لنا الفكرة المنطقية في مراتبها المتتابعة وهي الكينونة والصيرورة والوجود الخاص والوجود الفردي والكمية والكيفية الى آخره . ولكننا اذا تأملنا سير التاريخ وجدناه مزيجاً من الضرورة والنظام والحرية والفوضى ورأينا ان رابطة المنطق قد تظهر في امهات الحوادث . اما في التفاصيل المشتبكة فان الصدفة تلعب دورها ولا سبيل الى انكار تأثير الافراد في التاريخ ومهما نسبنا كل تأثير للفرد الى ظروف عصره واحوال قوميته فاننا لا نستطيع ان نسلبهُ حرية ارادته. وقد كان من جراء مغالاة هجل في اعتقاده ان سير المذاهب الفلسفية لا مفرَّ لهُ من ان يرسف في اغلال الضرورة المنطقية ان اساءت فكرته الى الحقائق التاريخية المقررة حتى اضطر التفكير الفلسفي في اواخر القرن التاسع عشر ان يثور عليها لمحاولتها ان تلوي الحقائق التاريخية لتتفق معها

وانما تسرب الخطأ الى فكرة هجل لاعتقاده الخاطيء بان تقدم الفلسفة قائم في جوهره على الضرورة الفكرية التي بموجبها يؤدي ظهور كلي من الكليات الى ظهور كلي آخر بحسب الطريقة المنطقية والواقع ان سير الفلسفة مخالف لذلك من وجوه كثيرة لان سير الفلسفة لا يتوقف على نظم التفكير الانساني وتسلسل كليات المنطق وحدها بل يتوقف ايضاً على حاجات القلب وومضات الفكر المفاجئة للافراد . فتاريخ الفلسفة باعتباره مجموعة كلية للتصورات الجوهرية لنظرات الانسان للدنيا وحكمه على الحياة هو نتيجة حركات فكرية منوَّعة تختلف البواعث عليها باختلاف الازمنة والامكنة وسائر الملابسات الاجتماعية

والعامل المنطقي الذي وجه هجل اليه الانظار هو ولاريب عامل هام . وفي عودة مشكلات الفلسفة للظهور من الحين الى الحين في تاريخ الحركة الفكرية دليل ناهض على وجود تلك الضرورة الكامنة في الذهن التي تستدعي ظهورها . وتقسر المشكلات تتطلب تلك الحلول التي لم يوفق فيها أحد التوفيق التام ولعل في هذا دليلاً على أن العقل لا يمكنهُ أن يحيد عن مواجهة مشكلات الفلسفة .وقد لوحظ في بعض العصور أن تقدم الفلسفة كان تقدماً منطقياً محضاً وانما مصدر خطإ هجل هو في أنهُ أراد أن يجعل عاملاً واحداً صاحب الحل والعقد في الموضوع . ونحن نخطيء في دورنا اذا أنكرنا على الاطلاق وجود منطق في توالي المذاهب

الفلسفية ورأينا في تتابعها مجرد أفكار شخصية خاضعة لاحكام الصدف . والأصدق في تاريخ الفلسفة هو ان مشتملات هذا التاريخ في كليتها يمكن تفسيرها بان الضرورة الموجودة في المذاهب الفلسفية تؤكد نفسها وتظهر حقيقتها في تفكير الاشخاص مهما كانت ظروفهم الخاصة والمصادفات المحدقة بهم وعلى هذه الفكرة قامت محاولات بعض المفكرين تنظيم المذاهب الفلسفية صنوفاً خاصة . وفوق هذا الاساس بني فكتور كوزان نظريته في المذاهب الاربعة وهي « المثالية » و« الحسية » و« الارتيابية » و« الصوفية » وكوّن اوجست كونت رأيه في المراحل الثلاث . مرحلة الدين ومرحلة ما وراء الطبيعة والمرحلة الوضعية

ولكن المنطق في سير الفلسفة كثيراً ما ينقطع خيطه والترتيب التاريخي الذي ظهرت به مسائل فلسفية كثيرة كان ينم على عدم وجود الضرورة المنطقية . والسر في ذلك ان هناك عاملاً قويًّا ينبغي ان يحسب حسابه وهذا العامل الهام تخلقه اتجاهات الحضارة وذلك لان الفلسفة تتلقى مشكلاتها وتتأثر في حل هذه المشكلات من حاجات المجتمع ومطالب الوعي العام . فالفتوحات العظيمة والثورات الاجتماعية الخطيرة والتغيرات السياسية البعيدة المدى وتطورات الفكر الديني وبداهات الفن وملهيات الشعر كل هذه العوامل تزوّد الفلسفة بدوافع مستحدثة وتيارات مستجدة وتقضي باهمال بعض المشكلات ونبذها وتعليق الشأن الكبير بمشكلات اخرى والتبحر في دراستها وهكذا الى جانب الاعتماد على العامل المنطقي فان هناك ضرورة ناشئة من الحضارة واتجاه تيار الثقافة تستدعي حق الوجود لنظم فكرية لولا هذه الضرورة لما تماسكت وارتفع بناؤها الفكري

وفضلاً عن ذلك فان الحركة التاريخية في تنوع اشكالها وتجدد اوضاعها مدينة الى حد كبير للافراد الممتازين . وهؤلاء الافراد برغم انغماسهم في احوال عصورهم وخضوعهم للفكرة العامة المنطقية السائدة في عصرهم التاريخي يضيفون على الدوام من طريق فرديتهم البارزة وتنظيمهم الاوحدي عاملاً جديداً . وهذا العامل الفردي في تاريخ الفلسفة جدير بالرعاية لان حاملي اللواء في الحركة الفلسفية كانوا من ذوي الشخصيات الرفيعة المستقلة والطبائع القوية المؤثرة

واذا لاحظنا في تاريخ الفلسفة تردد مشكلاتها من الحين الى الحين وعودة نفس الحلول والمحاولات فاننا عيون بان نجد في ذلك الحجة الدامغة على خطورة لمشكلات الفلسفية وعلى ان الفلسفة ليست وهماً من اوهام الخيال ولا هي تزجية فراغ ونوع من سرف في التفكير وانما هي تتناول مشكلات حقة ومسائل جدية ولعل المذاهب الفلسفية المتعددة على ما بها من اختلاف وتناقض اوجه مختلفة لمذهب فلسفي واحد في نمو متزايد هو المذهب الذي يتضمن حكمة الاجيال المتعاقبة وخلاصة التفكير الانساني . وتاريخ الفلسفة يرينا كيف صاغت الانسانية تصورات هذا المذهب وكيف كوّنت عن الحياة احكامها المجتمعة فيه